

Distr.: General
8 February 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع

وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

الدورة الثالثة

جنيف، ١٩-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن دورته الثالثة

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

أولاً - موجز الرئيس

١- بدأت الجلسة الافتتاحية لاجتماع الخبراء الثالث المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بمناقشة عروض أبرزت بعض الاعتبارات الجوهرية المتصلة بتنظيم المشاريع وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتحديدًا بدور مؤسسات التعليم والبحث. وترأس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات السيد موثاي أنتوني ماروبينغ سفير ليسوتو الذي قال إنه التقيف والابتكار في مجال تنظيم المشاريع أمران أساسيان في النهوض بتطوير القطاع الخاص، وخاصة في أقل البلدان نموًا، الأمر الذي يسمح للقطاع الخاص بأن يصبح شريكاً له قيمته في مجال التنمية. وذكّر المشاركين بأهمية نتائج الاجتماع لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المرتقب المعني بأقل البلدان نموًا، واقترح أن تشكّل وقائع الاجتماع إحدى لبنات الوثيقة الختامية التي ستعرض في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١.

٢- وأشار السيد بيتكو دراغانوف نائب الأمين للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن التركيز على سياسات التقيف والابتكار في مجال تنظيم المشاريع لا يمكن أن تجيء في وقت

أفضل من ذلك، بالنظر إلى أن إيجاد قطاع إنتاجي دينامي وابتكاري يخلق فرص وظائف جديدة في سيناريو ما بعد الأزمة هو أمر حيوي للتعجيل بظهور الشواهد الأولى على الانتعاش الاقتصادي. ثم إن دور التثقيف في مجال تنظيم المشاريع بوجه خاص أمر محوري في تشجيع مزيد من الناس على اعتبار تنظيم المشاريع خياراً متاحاً والانتقال إلى مرحلة ولادة بدء نشاط تجاري. ولذا فإن التثقيف في مجال تنظيم المشاريع أمر محوري في تحقيق الاستدامة للأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف ٨ (القضاء على الفقر المدقع والجوع) والهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية). كما أكد ضرورة أن يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار محركاً رئيسياً في عملية تحول هيكلي للاقتصادات النامية تركّز على نمو قوي يدعمه قدرات إنتاجية منخفضة الكربون. غير أن البلدان النامية تواجه عثرات خطيرة في قدرتها على بلوغ واستخدام المعارف والتكنولوجيات. ومن الأهمية بمكان التشجيع على تطوير قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تحظى مؤسسات التعليم والبحوث العامة باهتمام خاص لأنهما تمثل العناصر المحورية لنظام الابتكار الوطني.

٣- وعرض مديراً شعبة الاستثمار والمشاريع وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد مذكرة القضايا TD/B/C.II/MEM.1/9 المعنونة "التثقيف في مجال تنظيم المشاريع، والابتكار، وبناء القدرات في البلدان النامية"، وأكدوا على أهمية توفير مجموعة أدوات السياسة العامة لتنظيم المشاريع تتيح توجيهها عملياً يُعنى بتطوير القطاع الخاص. إن الرسالة الأساسية للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع هي النهوض بتنسيق السياسات، وخلق الروابط مع القطاع الخاص في مجالات التثقيف والتدريب على المستويين القطري والعالمي. فضلاً عن ذلك، اقترحت بعض الوفود ضرورة أن يشجع الأونكتاد على دعم البحث والتطوير في الجامعات ومؤسسات البحوث، ودعم تدريس تنظيم المشاريع ومجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في كافة مستويات التعليم، وتشجيع مشاركة المرأة بصفة خاصة. كما ينبغي على الأونكتاد أن يشجع على نقل وتطبيق التكنولوجيا والمعارف من الأوساط الأكاديمية إلى القطاعات الإنتاجية لنشاط الأعمال.

٤- وأشار الممثل من جمهورية ترازيا المتحدة إلى أنه، للتغلب على سلسلة من التحديات المعقدة المتصلة بالاختلالات التجارية الرئيسية، يتعين على أقل البلدان نمواً أن تتعلم التنافس القائم على الجودة لا على السعر، وأن تتبع عملية تكامل إقليمي أعمق وتتخطى الحدود، (داخل جماعة شرق أفريقيا مثلاً) من أجل تحقيق وفورات أفضل في الحجم. وعليها كذلك أن تهين بيئة أفضل للاستثمار الأجنبي وأن تبني القدرة الإنتاجية المحلية اللازمة لاستخدام الموارد المحلية على النحو الأمثل. وفي هذا الصدد. حث آليات مثل الإطار المتكامل المعزز والمعونة من أجل التجارة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية على التعامل باتساق أكبر مع القيود المفروضة على قدرات التوريد والإنتاج، ومساعدة أقل البلدان نمواً على رأب الصدع في تنمية الموارد البشرية لكي تصدر التحولات الاقتصادية من خلال إحداث تغييرات في المواقف. ففي جمهورية ترازيا المتحدة مثلاً، أصبح برنامج الأونكتاد لتنظيم المشاريع (إمبرتيك)، من خلال دعمه للمشاريع الصغيرة

والتوسعة الحجم، عنصراً فائق الأهمية في البيئة الطبيعية لتنظيم المشاريع، وشجع على تنمية روح المبادرة لدى منظمي المشاريع، وسمح لهم بزيادة إنتاجية مشاريعهم وزيادة فرص العمل وتيسير الروابط التجارية مع المشاريع الكبيرة.

٥- وأعرب ممثل إكوادور أيضاً عن تقديره للدعم المقدم من الأونكتاد في تعزيز التدريب على تنظيم المشاريع بين القطاعات المهمشة في الاقتصاد من خلال برنامج إمبريتيك. وطلب ممثل هندوراس من الأونكتاد مساعدة بلده في جهوده لتطبيق نهج أشمل لقضايا التجارة والتنمية يتضمن أيضاً تنظيم المشاريع وبناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تنفيذ برنامج إمبريتيك. وأبرز ممثل بيرو أهمية برامج مثل إمبريتيك والروابط التجارية للتشجيع على إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل أفضل في سلاسل الإنتاج والتصدير، بالنظر إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي مشاريع كثيفة العمالة إلى حد كبير في بيرو؛ ولذا فإنه يطالب المانحين بالإبقاء على دعمهم المالي لها. وأقر ممثل فييت نام بنجاح برنامج إمبريتيك في زيادة مهارات تنظيم مشاريع الشركات الحرفية في الأقاليم الشمالية وطلب إلى الأونكتاد توسيع البرنامج على الصعيد الوطني.

٦- وتم التأكيد كذلك على أن التعاون بين مؤسسات التعليم والبحوث والقطاع الإنتاجي له تأثير قوي على أداء نظام وطني للابتكار. وينبغي أن تدعم السياسة العامة إبراز المتطلبات من التكنولوجيا ومن رأس المال البشري للشركات في كل من مناهج التعليم الجامعي والقرارات المتعلقة ببرامج البحوث. وبشكل تيسير نقل التكنولوجيا بوجه عام عاملاً حيوياً في مجال السياسة العامة ويتطلب النظر في قضايا مثل الحاجة إلى تحقيق تقارب تكنولوجي بين الشركات والأوساط الأكاديمية، وحقوق الملكية الفكرية واستخدام نماذج الفرصة المتاحة. وتم إبراز ذلك في سياق انتقال عام لجغرافية البحث والتطوير، وزيادة الشراكات بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والحاجة إلى تنويع نهج السياسة العامة.

٧- وتناول أحد الخبراء البعد الجنساني لبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. ففي حين حققت المرأة مكاسب كبيرة في التعليم العالي، إلا أن الخريجات من الباحثين أقل كثيراً من الخريجين. فهناك عزل قطاعي يحمل تحيزاً سلبياً تجاه المرأة في التكنولوجيات الصناعية. وتعزيزاً للمساواة بين الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، تم إيراد عدد من النهج لتعزيز المساواة أيضاً للاستفادة بكفاءة أكبر من رأس المال البشري الموجود. وعلى مستوى السياسة العامة الأعلى، هناك قضية هامة هي أن لجان تمويل البحوث يهيمن عليها الرجال. ويمكن التوصل إلى حل بتحسين التوازن بين الجنسين سواء فيما بين مقدمي الطلبات أو بين "حراس البوابات" في أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار (مجالس التمويل ومجالس التحرير والمؤتمرات وصناع القرار). وتظل القضايا الرئيسية في مجال السياسة العامة هي كيفية جذب أعداد كافية من النساء كطالبات وباحثات في مجالات العلم

والتكنولوجيا والابتكار، وضمان تحقيق التوازن الجنساني في المسارات والأنشطة الوظيفية والمهنية لاحقاً. وثمة حاجة إلى سياسات منهجية وطويلة الأجل، تدعمها إحصاءات وطنية منتظمة توفر تجميعاً وتحليلاً للمعلومات عن نواتج السياسة العامة. غير أن وفد الفلبين أشار إلى التقدم الاستثنائي المحرز في البلد في تحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى الحكومي، بل أورد حالة هيمنة المرأة على وزارة التجارة والصناعة. وفي القطاع الخاص أيضاً، شكّلت النساء منظمات المشاريع نسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. إلا أن نصيب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان النامية ما زال أقل بكثير من نصيبها في البلدان المتقدمة.

٨- وتناولت الجلسة الأولى مسألة بناء القدرات المحلية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. وتم التأكيد على أن تحديات التنمية الاقتصادية لن يتم علاجها على النحو الواجب ما لم تصبح هذه القدرة أداة لدعم استراتيجية كل بلد في تنشيط النمو الاقتصادي، ورفع الإنتاجية والثروة ومستويات المعيشة.

٩- وتبادل الخبراء الآراء وناقشوا أمثلة على كيفية استفادة التطوير في قدرات التكنولوجيا المحلية من النهج القائمة على التعاون الدولي واستعانة الجامعات ومراكز البحوث بالتكنولوجيات المفتوحة. وأوضح أحد الخبراء أن التعاون المنهجي بين الشمال والجنوب يشكل تطوراً حديثاً نسبياً. ومن الملامح المتكررة للنجاح في أنشطة التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وجود دعم عالي المستوى في مجال السياسة العامة من خلال استراتيجية تدويل صريحة لمؤسسات التعليم والبحوث، الأمر الذي مكّن من إطلاق إمكانات الابتكار الدولي. إن سياسة التدويل على المدى الطويل من شأنها أن تكثف من التعاون بين الشمال والجنوب. وعُرضت أمثلة على التعاون مع المؤسسات التعليمية للبلدان المتقدمة وكيف يمكنها أن تساعد على تطوير قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. وثمة حاجة إلى ترسيخ إجراءات السياسة العامة هذه بين الشمال والجنوب على أساس إجراء تقييم واقعي للقدرات الحالية وصياغتها في إطار أولويات التنمية الوطنية. ويشكل بناء الوعي أهمية، إذ إن هناك أنشطة كثيرة لا تصل إلى اهتمام مقررري السياسات أو السكان المستهدفين، وبالتالي لا تُستغل إمكانات التنسيق والتآزر على النحو الواجب.

١٠- وتناول خبير آخر دور التكنولوجيات الجديدة، وخاصة التكنولوجيات المفتوحة. فتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصاً جديدة لتدريب العلماء والمهندسين. وأعطيت أمثلة على مؤسسات علمية دولية تستخدم تكنولوجيات معلومات المصادر المفتوحة لزيادة تواصلها مع علاج أوجه النقص في مهارات وتخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن مجالات النشاط الأخرى إنجاز جريدة إلكترونية. وهذا يتطلب تعاوناً جيداً من الناشرين فضلاً عن التغلب على مشاكل نطاقات الترددات العريضة باستخدام نموذج يوصل الشبكة العنكبوتية إلى البريد الإلكتروني، وبموجبه يتم اختيار المحتوى على الشبكة العالمية لكن يتم

إيصاله بالبريد الإلكتروني. وحدث تطوير للجرائد العلمية المفتوحة وموارد المحاضرات العلمية وإيصالها بتكنولوجيات مفتوحة المصدر شهدت نضجاً لتتحول إلى تكنولوجيات سائدة. وأخيراً، واعترافاً بأن اتصالات الهواتف المحمولة أصبحت الشكل المهيمن على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، أصبح من المهم بذل الجهود لتطوير تطبيقات علمية تستند إلى تكنولوجيا الهواتف المحمولة أورد الخبر أمثلة على بعضها.

١١- وعرض أحد الخبراء تكنولوجيات تغير المناخ باعتبارها حالة يلزم فيها بناء قدرات علمية وتكنولوجية محلية للتصدي لقلق رئيسي من جانب البلدان النامية. وفيما يتعلق بتكنولوجيات تغير المناخ، أشير إلى أن نقل التكنولوجيا لا يعمل بالنسبة لكثير من البلدان النامية. وحدث مؤخراً زخم في البناء حول فكرة الأخذ بمراكز ابتكارات منخفضة الكربون. وكثيراً ما تمثلت الحلقة المفقودة في نقص المعارف والخبرات الفنية من أجل استيعاب التكنولوجيا. ولتحقيق ذلك، من المهم الحصول على دعم قوي لتنمية القدرات المحلية، ويفضّل أن يتم ذلك داخل سياق استراتيجية وطنية لنظم الابتكار. وهناك سبب مهم هو أن تكنولوجيات كثيرة منخفضة الكربون تحتاج إلى تكييف محلي وإلى تنفيذ تحدده الظروف الإقليمية. وأشارت بعض الخبراء إلى أن الملكية الفكرية لا تثير مشكلة دائماً، إذ إن الشركات في البلدان النامية لا تحتاج غالباً إلى الابتكار عند أعلى مستويات التكنولوجيا لكي تكون قادرة على المنافسة. ويفضّل الأخذ بحلول محلية مفصلة تحديداً وبصيحة جيدة في مجال السياسة العامة لتجنب تطبيق نهج موحدة تناسب الجميع.

١٢- وناقشت الجلسة الثانية مسألة كيف يمكن للأوساط الأكاديمية والشركات أن تتعاون على تدعيم قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشارت المناقشة إلى أن الأعمدة الثلاثة للتعاون الناجح بين الأوساط الأكاديمية والشركات هي التزام الأوساط الأكاديمية، والتمويل وتنظيم المشاريع. ومن المهم تحديد المركز القانوني للمؤسسة وهو أمر مطلوب من أجل كفاءة الإدارة والقدرة على مواكبة القطاعات الخاصة في التفاوض والتعاقد. وأكد الخبراء أن ثمة خطوة هامة هي تمكين معاهد البحوث الممولة تمويلًا عاماً من اعتماد سياسة مرنة تتعلق بالملكية الفكرية، إذ إن هذه هي قضية مألوفة تسبب القلق للشركات عند استكشاف الإمكانيات مع المؤسسات الأكاديمية. ومن أوجه التعاون التمكيني الأخرى وجود نشاط الأعمال في الحرم الجامعي والقرب بينه وبين مختبرات البحث والتطوير. كما يلزم تشجيع البحوث العابرة للتخصصات.

١٣- إن إيجاد إطار قانوني يسمح ببعض المرونة للباحثين بين الأوساط الأكاديمية والشركات ييسر من التفاعل مع الأنشطة التجارية ويحسن من مواءمة التطوير الشامل للعلم والتكنولوجيا والابتكار. واعتُبر من اللازم الأخذ بسياسة "تضارب المصالح" للباحثين المعنيين بالمشاريع الناشئة أو سائر أشكال التفاعل مع النشاط التجاري، إذ إن هذا التضارب في المصالح لا يمكن تلافيه بل يمكن إدارته. ومن المهم كذلك أن تضم فرق تطوير نشاط الأعمال

تنوعاً في الخبرات والمعارف من ميادين مختلفة. كما اقترح أن تشكل التكنولوجيات من الشركات التي تهدف إلى التصريف التجاري لنتائج البحوث جزءاً نشطاً من فريق البحوث. وبناء القدرة على توفير هذه الخدمات، والتفاعل بوجه عام مع دوائر الأعمال، تحتاج الجامعات ومؤسسات البحوث العامة إلى وضع الأولويات لاحتياز خبرة متنوعة في مجالات التكنولوجيا وتطوير المنتجات وتنظيم المشاريع.

١٤- وأشار النقاش إلى أن التحدي الرئيسي في المراحل المبكرة لمشروع يُعنى بنقل التكنولوجيا هو تجميع الفريق المناسب معاً لكي تحقق فكرة التكنولوجيا أو النشاط التجاري ثمارها. وهناك خطوة أخرى مهمة هي الوضوح الكامل تجاه نواتج الملكية الفكرية وتوفير التمويل السابق على تحقيق إيرادات. وواصل الخبراء التساؤل عن الخبرات المكتسبة في معدلات نجاح المشاريع الناشئة فضلاً عن النجاح في الحصول على الدعم المالي. وأشار إلى أن أحكام وشروط التمويل في المراكز الحاضنة يتوقع أن تكون مناسبة مثلها مثل تلك الموجودة في الأوساط الأكاديمية المحضة، وإن كانت أقصر أجلاً وأقرب إلى ما هو متوقع في النشاط التجاري. واقترح إمكانية مواكبة ذلك بالتدريب على تنظيم المشاريع وعلى إدارة الابتكار أيضاً.

١٥- وهناك عامل آخر للنجاح هو وجود ثقافة لتنظيم المشاريع في الأوساط الأكاديمية؛ وكانت تجارب الخبراء شديدة الاختلاف في هذا الصدد. غير أن هناك فرصة هامة للأوساط الأكاديمية تتمثل في العمل كوسيط بين الأنشطة التجارية الكبيرة والمشاريع الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي هذا الصدد سرت سمعة المؤسسة الأكاديمية من اجتذاب الشركات التي ترغب في الاستثمار في مشاريع ناشئة.

١٦- وناقش الخبراء معدل نجاح البحوث التي ليست لها قيمة تجارية فورية مقابل الجهود التعاونية المشتركة الموجهة إلى أهداف محددة. ومن الصعب تقييم نجاح التعاون في نهاية المطاف لقلّة المؤشرات التي تتجاوز إعداد ملف براءات الاختراع. ومع ذلك، تكون المؤشرات جيدة إذا عادت الشركات لمواصلة التعاون البحثي. وفيما يتعلق بالبحوث الحرة، تعتمد النتائج أيضاً على الأهداف العلمية للباحثين ومنهم كثيرون يعتبرون النشر هو هدفهم الأول والأساسي.

١٧- وتشاطر الخبراء تجارب مماثلة في حضانة نشاط الأعمال، في حين اختلفت استقلالية الحاضن الفعلي بالنسبة إلى الجامعة. وبغض النظر عن مستوى الاستقلالية، فالمهم هو أن لدى منظمي المشاريع موضعاً يمكن تعيينه ويمكنهم التفاعل في إطاره بفعالية وكفاءة، إذ إن الإدارات الجامعية ليست مجهزة دائماً للقيام بذلك. ومن بين الاحتمالات إنشاء مؤسسة من هذا القبيل على صلة مباشرة بالجامعة لكنها تتمتع بمرونة أكبر في التفاعل. وأكد الخبراء أن الفرضية على المدى الطويل هي إقناع الشركات بمزية التعاون مع الجامعات، وخاصة في البلدان النامية حيث هناك حاجة إلى إقامة أنشطة تجارية جديدة.

١٨ - إن الروابط بين معاهد البحوث لها أهميتها من حيث إتاحة فرص وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إليها بفعالية. وكثيراً ما واجهت الشركات الصغيرة نقصاً في المعلومات أو التوجيه بشأن من يمكنه التعاون في مجال البحث والتطوير؛ واستطاعت التحالفات فيما بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية أن تيسر كثيراً من إيجاد مؤسسات مشاركة. وفي حين أن نقل التكنولوجيا له جوانبه المؤسسية، إلا أن الخبراء ارتأوا أن الأمر يتعلق بأناس و بربط شبكي، ومن ثم فمن الأهمية بمكان تيسير تبادل المعلومات، وخاصة من خلال استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٩ - وأثار بعض الخبراء مسألة الدعم الذي يمكن للجامعات ومراكز البحوث أن تقدمه للمبتكرين الذين يستخدمون تكنولوجيات بسيطة أو المبتكرين غير الأكاديميين، أو لمبادرات الابتكارات الشعبية. وأتفق على أن الحاضنات لا تحتاج، بحكم تعريفها، إلى أن تكون مغلقة أمام غير الأكاديميين. وهذا له أهميته خاصة للابتكار في سياق يتعلق بالبلدان النامية وبما يتجاوز ميادين التكنولوجيا الرفيعة. وللسياسة الحكومية أهمية فائقة في حماية المبتكرين في أسفل الهرم وينبغي أن تقدم الدعم المؤسسي. وفي أثناء المناقشة قدم كثير من الوفود (مثل البرازيل وإكوادور والجمهورية العربية الليبية ونيجيريا) استفسارات بشأن المساعدة التقنية المقدمة من كلية لوزان الاتحادية للعلوم التطبيقية في سويسرا ومركز جامعة لودفيك ماكسميليان.

٢٠ - وركزت الجلسة الثالثة على مجال سياسات تنظيم المشاريع. وبيّنت أمانة الأونكتاد خبرتها في تنفيذ بناء القدرات في مجال تنظيم المشاريع من خلال برنامج إمبريتيك الجاري تنفيذه في ٣٢ بلداً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. كما عرضت أمانة الأونكتاد مجموعة أدوات تنظيم المشاريع التي استحدثتها لمقرري السياسة، استناداً إلى إطار شامل لسياسة تنظيم المشاريع تشمل ستة مجالات لها الأولوية ويُحدث تأثيراً مباشراً على نشاط تنظيم المشاريع: (أ) السياسة العامة لتنظيم المشاريع؛ (ب) التوعية وبناء الشبكات؛ (ج) فرص الحصول على التمويل؛ (د) التثقيف والمهارات في مجال تنظيم المشاريع؛ (هـ) الابتكار والارتقاء بالتكنولوجيا؛ (و) البيئة التنظيمية.

٢١ - وتتألف مجموعة الأدوات من أربعة عناصر لكل مجال من المجالات الستة وتشمل:

- (أ) تعيين المجالات الأساسية والفرعية والنهج في مجال السياسة العامة؛
- (ب) مبادئ توجيهية عملية متدرجة لتنفيذ السياسات؛
- (ج) قائمة جرد إلكترونية لسياسات وبرامج الممارسات الجيدة لتنظيم المشاريع كمرجع يسهل الوصول إليه؛
- (د) مجموعة مؤشرات للرصد والتقييم.

٢٢ - وجرى في الجلسة عرض مفصل لمجموعة أدوات مقرري السياسات تطبّق على مجال التثقيف والمهارات في تنظيم المشاريع. ودُعي الخبراء إلى تقديم تعليقات على كل عنصر من

العناصر الأربعة. وأشار إلى أنه لكي تتمكن الحكومات من تشجيع التثقيف في مجال تنظيم المشاريع، من المطلوب تحقيق الالتزام على المستوى السياسي الأعلى. وهذا يشمل سياسة وطنية تُعنى بالتثقيف في مجال تنظيم المشاريع وتتضمن التثقيف في سياسات وطنية أخرى الأمر الذي يوفر مؤشراً هاماً. كما أن الالتزام السياسي مطلوب لتوفير إطار واستراتيجية واسعة المجال مقابل الكثير من المبادرات أو البرامج المنعزلة.

٢٣- وتم التركيز ليس فقط على غرس التثقيف في مجال تنظيم المشاريع على صعيد السياسة الوطنية، بل أيضاً على المستوى الإقليمي والمحلي، وضمان التنسيق بينها. وأعطى خبير من "برسلونا أكتيفا" لـ (Barcelona Activa)، مثلاً على سياسة تلتزم بالتثقيف في مجال تنظيم المشاريع على مستوى المدينة المحلية. كما أشار إلى أهمية مبادرات السياسات عبر القطرية في الميدان، مثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٠ التي شملت تنظيم المشاريع كجزء من هدفها الرامي إلى تعزيز القدرة التنافسية وتوليد النمو والوظائف في المنطقة. ويتعين تكريس اهتمام خاص للمرأة للنهوض بإسهامها في الانتعاش والنمو الاقتصاديين.

٢٤- وعلى المستوى الوطني، وبما أن التثقيف في مجال تنظيم المشاريع يتخلل مجالات كثيرة مختلفة، ينبغي أن تتصدى له وزارات مختلفة، لا وزارة التعليم فحسب، بل أيضاً وزارات الاقتصاد وتطوير المشاريع. وهناك وزارات أخرى ذات صلة ينبغي تشجيع التآزر معهما هي الوزارات المعنية بالابتكار والتوظيف. ويتعين إشراك كافة الوزارات المحتملة إذ إن عقلية تنظيم المشاريع تطبق عبر كافة الاختصاصات. ولوحظ وجود ميل إلى التغاضي عن إشراك وزارة المالية رغم الحقيقة التي تفيد بأن هذه الوزارة هي التي كثيراً ما تُعطل مبادرات السياسة العامة للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع. ومن الأهمية بمكان ضمان مشاركة وزارة المالية في العملية في وقت مبكر لضمان ما يكفي من الدعم والتمويل العام للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع.

٢٥- وأكد الخبراء أن التثقيف في مجال تنظيم المشاريع، رغم الأهمية البالغة للالتزام الحكومي، لا يمكن تشجيعه بفعالية بالقطاع العام وحده. فمن الجوهرى إشراك جميع الأطراف المعنية المختلفة الموجودة في بيئة طبيعية للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع. وتشمل هذه الأطراف القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وعلق أحد الخبراء بأن هذا الأمر له أهميته الحيوية لأن القطاع الخاص والمجتمع المدني يظلان باقيين في حين تتغير الحكومات كل عام أو عامين. ولذلك فمن المهم إدراجهما في عملية النهوض بالتثقيف في مجال تنظيم المشاريع في وقت مبكر. وفي هذا السياق، أوضح خبير من مبادرة سبرينغ (SPRING) الناجحة في سنغافورة قوة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أثر ملموس ونتائج مستدامة في ميدان التثقيف في تنظيم المشاريع. وأعطى مثلاً عن كيفية إسهام القطاع الخاص في تقييم ووضع تنظيم حكومي مساند للمشاريع وذلك بأداء تقييم منهجي لمختلف الوكالات الحكومية المساندة للمشاريع. وإضافة إلى ذلك، قدم عرضاً

عاماً لجماعة العمل لصالح تنظيم المشاريع، وهي حركة للقطاعين العام والخاص تهدف إلى قيام سنغافورة أكثر تنظيمياً للمشاريع.

٢٦- وأشار أحد الخبراء إلى وجود سياسة دولية أدت إلى تقديم منحة لتمويل تطوير المشاريع من شركة KFW الألمانية إلى بلد آسيوي، شملت إدارة المخاطر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أكد الوفود على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص مشيرين إلى أنه في حين قد يتوافر الالتزام والإرادة السياسيان لتعزيز التثقيف في مجال تنظيم المشاريع على المستوى الوطني، فإن الحكومات في البلدان النامية كثيراً ما تفتقر إلى المهارات التقنية والدراية الفنية لوضع وتنفيذ استراتيجية من هذا القبيل. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى إعطاء حكومات البلدان النامية فرصة أكبر للحصول على المعلومات عن المؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في الميدان وإلى مشاريع ومبادرات قابلة للتكرار.

٢٧- وركزت الجلسة التفاعلية الرابعة على منهجيات مبتكرة للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع. وفي خلال المناقشة، أبرز الخبراء أربع رسالات أساسية. وتعلق الرسالة الأولى بالصلة بين التثقيف في مجال تنظيم المشاريع والأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية. وتم التأكيد على ضرورة غرز التثقيف في مجال تنظيم المشاريع كجزء من التنمية الاقتصادية واستراتيجيات الحد من الفقر في البلدان النامية. ثانياً، لوحظ أهمية اعتماد نهج للتعليم المتواصل مدى الحياة في مجال تنظيم المشاريع. ثالثاً، تم تشجيع الحكومات على إيلاء اهتمام خاص لتوفير التثقيف في مجال تنظيم المشاريع لكل من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي. رابعاً، يُعتبر عدم وجود استراتيجيات قوية يُعوّل عليها للتقييم أحد الجواجز الرئيسية التي تعترض غرس المشاريع وتنظيمها في التعليم السائد، مثله مثل عدم وجود معايير للتصنيف يمكن استخدامها لأغراض مراقبة الجودة أثناء وضع منهج دراسي جديد.

٢٨- كما سلّط الضوء على أنه مثلما يحتاج التثقيف في مجال تنظيم المشاريع إلى تفصيله تحديداً وفقاً لمختلف مستويات التعليم - الابتدائي والثانوي والعالى - يجب تفصيله أيضاً وفقاً لمختلف السياقات الثقافية والاجتماعية. ومن المهم التشجيع على قيام نماذج للأدوار المحلية، وكذلك وضع مواد تدريبية محلية. وأتفق بالإجماع على عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع. وتم التأكيد على أن الشباب يشكلون غالبية في سكان البلدان النامية، لكن الوافدين إلى سوق العمل يزيدون كثيراً عن الوظائف المتاحة. ولذا، أكد الخبراء على أهمية التثقيف في مجال تنظيم المشاريع لتوسيع خياراتهم الوظيفية، وأوردوا العديد من النهج القائمة المفصلة لاحتياجات الشباب. فمثلاً وضع البرنامج التدريبي "المعرفة بالأعمال" التابع لمنظمة العمل الدولية مناهج دراسية لتنظيم المشاريع تستهدف الشباب وترمي إلى التوعية بخيار تنظيم المشاريع كخيار وظيفي للشباب. كما تم التأكيد على أهمية توعية النساء والمجتمعات الريفية والقطاع غير الرسمي بالتثقيف في مجال تنظيم المشاريع.

٢٩- كما نوقشت باستفاضة مسألة قياس أثر التثقيف وتحديد المؤشرات في مجال تنظيم المشاريع. وأشار إلى أنه من المهم ألا تقتصر العملية على مؤشرات توجد حالياً بيانات لها، بل أيضاً تحديد تلك المؤشرات المناسبة والمطلوبة رغم عدم وجود أية بيانات متاحة لها حتى الآن. وفرّق الخبراء بين مؤشرات المدخلات والمخرجات والنواتج والآثار، واشتملت المؤشرات الأخيرة على مؤشرات الآثار الاجتماعية - الاقتصادية مثل توليد فرص العمل والحد من الفقر وأمور أخرى. وأشار الخبراء إلى لياقة مؤشرات العمليات التي أمكنها قياس أيّن تقف الحكومات في عملية النهوض بالتثقيف في مجال تنظيم المشاريع. وأثار أحد الخبراء مسألة أهمية الحصول على التزام أكبر من الحكومات بجمع البيانات وإجراء الاستقصاءات، وخاصة في البلدان النامية.

٣٠- وأوضح الخبراء أن التثقيف في مجال تنظيم المشاريع ينبغي أن يتجاوز نقل المعارف وتدريب المهارات التقنية والإدارية المادية. فالأحرى أن يكون هدف التثقيف في مجال تنظيم المشاريع هو تنمية أفراد لديهم روح المبادرة في تنظيم المشاريع. وناقش خبير من إسبانيا النقاط التالية:

- (أ) أن درجات الماجستير في إدارة الأعمال ينبغي أن تزود الطلاب بخبرة عملية على تنظيم المشاريع لبناء شركات عالية النمو؛
- (ب) أن البحوث رفيعة المستوى مطلوبة للشركات عالية النمو؛
- (ج) من المهم وضع مواد وقواعد بيانات مركزية أوروبية لتنظيم المشاريع تُعنى بالشركات عالية النمو.

٣١- وأشار أحد الوفود إلى أهمية إدراج مناهج الدراسات الإنسانية في برامج الكليات، وبناء تنمية ثقافية وقيم أساسية وبرامج مشاركة كاملة في المناطق المحرومة.

٣٢- ورغم أن تنظيم المشاريع ليس موهبة فطرية يتمتع بها الجميع، إلا أنه تم التأكيد على أن التثقيف في مجال تنظيم المشاريع يحمل إمكانات تفيد الجميع وينبغي أن يوجه إلى الجميع. وأشار خبير ممثل من المفوضية الأوروبية إلى أن تنمية عقلية منظمّة للمشاريع تُسهم في رفاهة الأفراد في حياتهم الخاصة والمهنية معاً، سواء قاموا بتنشئة أسرة في البيت أو تابعوا مهنة وظيفية كمستخدم في شركة أو بدأوا عملهم الخاص. وعليه، برزت بوضوح أثناء الجلسة مسألة المنهجيات المناسبة للتثقيف في مجال تنظيم المنافسة. وأوجز خبير المسألة باعتبارها الحاجة إلى التثقيف "من أجل" تنظيم المشاريع وليس "عنها" - وذلك بدمج احتياز الاختصاصات "والمهارات غير المادية" في مجال تنظيم المشاريع مثل الإبداع والمبادرة والإقناع في المنهج الدراسي عبر كل الأعمار والمواضيع بدلاً من تدريس تنظيم المشاريع كموضوع مستقل. وهذا ما ينطوي كثيراً على انتقال من التركيز التقليدي في كثير من نظم التعليم على تقييم أفكار الغير إلى توليد أفكار الشخص ذاته.

٣٣- وتم التركيز على التثقيف في مجال تنظيم المشاريع باعتباره عملية متواصلة مدى الحياة، تبدأ في سن مبكرة للغاية. وأشار الخبراء إلى أن مقرري السياسات عادة يتحكمون في المناهج المدرسية على المستويين الابتدائي والثانوي تحكماً مباشراً أكبر كثيراً وأن معدلات القيد في البلدان النامية أعلى كثيراً في هذا المستوى عن المستوى الثالث. كما استُرعِي الاهتمام إلى التثقيف في مجال تنظيم المشاريع في الحرف والتدريب المهني، مثل التلمذة الصناعية، كمسار مركزي للحد من الفقر وتحويل منظمي مشاريع "الضرورة" إلى منظمي مشاريع "الفرصة" في كثير من البلدان النامية.

٣٤- وأبرز الخبراء الصلة الهامة بين مجال سياسة التثقيف والمهارات في تنظيم المشاريع وبين التوعية وبناء الشبكات وتعزيز ثقافة تنظيم المشاريع. فالصورة الثقافية لتنظيم المشاريع والمنظمين تتشكل في مرحلة مبكرة للغاية، وهناك توافق في الآراء على الحاجة إلى زيادة التوعية بتنظيم المشاريع كخيار وظيفي مُجز ومعاصر، وخاصة بالنظر إلى الملامح الديمغرافية الشبابية لكثير من الأسواق الناشئة حديثاً. ولأحظ أحد الخبراء مثلاً أن هذا قد يعني في سياق كثير من البلدان النامية حث الشباب في المناطق الريفية على التعرف على الفرص التجارية غير المستغلة "حولهم"، بدلاً من حثهم ببساطة على الهجرة إلى مدينة كبيرة. وذُكر أيضاً أن التثقيف في مجال تنظيم المشاريع - بشحن الاهتمام والرغبة في التعلّم بين الطلاب - يُسهم في تقليل معدلات التسرب من المدارس. وأبرز أحد الخبراء الحاجة أيضاً إلى زيادة توعية الآباء بتنظيم المشاريع كخيار وظيفي مثمر ومشروع لأطفالهم.

٣٥- وتم التشديد على أهمية تفاعل الطلاب من جميع الأعمار والخلفيات التعليمية مع منظمي المشاريع في الحياة الواقعية. إن التعرف على خبرات المشهورين من منظمي المشاريع والنظراء والأشخاص النموذجيين المحليين الذين يمكن للطلاب الرجوع إليهم - والذين يتحدثون بصراحة وأمانة عن نجاحاتهم وإخفاقاتهم، الأمر الذي قد يكون أكثر إلهاباً للحماس في أغلب الحالات. ولوحظ أن هذا التفاعل ينبغي تيسيره وتكيفه على يد مدرس جيد التدريب في الفصل الدراسي لكي يمكن تحقيق التعلّم المنظم والمنهجي. وتم تحديد جانبين للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع: (أ) "التدريس للمدرسين"؛ و(ب) إحصار منظمي المشاريع إلى الفصل الدراسي واصطحاب الطلاب خارج الفصل. وثمة حاجة بوجه عام إلى مزج كلا النموذجين لكي يتحقق التدريس الفعال لموضوع تنظيم المشاريع. ويُسلط مثال مدرسة لاغوس لنشاط الأعمال بجامعة عموم أفريقيا الضوء على اختيار ١٠٠ فكرة مبتكرة تحولت إلى ١٠ خطط للسوق واختيار ٥٠ من منظمي المشاريع المحتملين لمواصلة حضانتهم بدعم من حكومة نيجيريا الاتحادية.

٣٦- وكان موضوع النقاش المهيمن في الواقع هو أهمية توفير التدريب المناسب للمدرّبين في التثقيف على مجال تنظيم المشاريع على كافة المستويات والذي اعتُبر تحدياً رئيسياً في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وخاصة فيما يتعلق بالقيود على موارد البلدان النامية. إن

المدرسين في نظم التعليم التقليدية ينبغي عدم اعتبارهم قابليين تلقائياً لأن يصبحوا "مدرسين لموضوع تنظيم المشاريع". فالمدرسون على كافة مستويات نظام التعليم يحتاجون إلى تدريب. غير أن أساتذة علم تنظيم المشاريع على المستوى الجامعي لا يتم تقييمهم إلا بحسب قدراتهم البحثية، وليسوا لكونهم معلمين جيدين، ولذلك لا يوجد مسار وظيفي حقيقي لمدرسي تنظيم المشاريع.

٣٧- ويشمل التثقيف الفعال في مجال تنظيم المشاريع نُهج تدريس مبتكرة وتجريبية و"التعلم بالممارسة". وفيما يتعلق بالبلدان النامية، تم التأكيد على الأهمية الحيوية لتوعية مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية. وورد ذكر مثال مدرسة ابتدائية وثانوية متكاملة في أوغندا أنشأت جمعية للادخار والإقراض تمارس أنشطة إضافية تُدرّ دخلاً لمدرسيها، مما شجع المدرسين أنفسهم على التفكير والعمل بروح المبادرة. وأشار الخبراء إلى نجاح البرامج التجريبية لتنظيم المشاريع في البلدان النامية - مثل برنامج الأونكتاد التدريبي (إمريتيك) - وأوصوا بغرس هذه البرامج كجزء من مناهج التعليم الوطني الرسمي. وإضافة إلى ذلك، تم إبراز الحاجة أيضاً إلى العمل على الوصول إلى القطاع غير الرسمي، وخاصة في البلدان النامية.

٣٨- وأكد عدة خبراء على أهمية مخططات التوجيه للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع. وأظهر مثال مايكروسوفت أن البرنامج، بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، قد مكّن المعلمين وأهم المبتكرين الشباب وأدى إلى تهيئة البيئة الطبيعية. وتم إبراز مسألة الموازنة بين النوعية والتدرجية في مخططات التوجيه للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع؛ وخاصة في البلدان النامية ضعيفة الموارد. ولوحظ أن مخططات كهذه قد تتخذ أشكالاً شتى مثل علاقات التوجيه بين الشمال والجنوب (الربط بين الموجهين المحنكين من الشمال وبين منظمي المشاريع الشباب في البلدان النامية) وبين بلدان الجنوب (بناء القدرات والحوافز المحلية على التوجيه)، فضلاً عن إتاحة دور للموجهين منظمي المشاريع من العائدين والمغتربين ومنظمي المشاريع في الشتات، ممن يأتون معهم بأفكار ونُهج جديدة.

٣٩- ونوقش باستفاضة دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة في تيسير التدرج الناجح لمبادرات التوجيه والتثقيف في مجال تنظيم المشاريع، وخاصة ما يتعلق بالفئات المستهدفة الفقيرة وغير التقليدية في البلدان النامية. وأكد أحد الخبراء تحديداً في هذا الصدد على الإمكانيات الواسعة لتكنولوجيا الهواتف المحمولة. وناقش الخبراء عدة نُهج محتملة - من التدريس التقليدي المباشر إلى التعلم الإلكتروني المحض - وظهر توافق في الآراء بشأن الإمكانيات الواسعة لنُهج "التعلم المختلط" الذي يجمع بين التعليم المباشر والتعلم بالوسائل الإلكترونية. واقترح عدد من الخبراء الأخذ بنُهج مبتكرة تتناول قدرة التعليم المباشر على البقاء مالياً في ظل هذه المخططات. فمثلاً تؤدي الشراكة مع المؤسسات المالية المحلية لتوفير التدريب المباشر - بتحسين بيانات مخاطر العملاء - إلى وضع يعود بالفائدة على الجميع. وأشار أحد الخبراء إلى مفهوم "السداد مقدماً" كحل مبتكر لهذه القضايا. وفي ظل هذا

النهج، "يسدد" منظمو المشاريع الناجحون - ممن استفادوا من خدمات التوجيه في السابق - تكاليف هذه الخدمات بأن يلتزموا بدورهم بتوجيه العديد من المستفيدين المحتملين، الأمر الذي يحقق أثراً مضاعفاً نتيجة الاستفادة من المعارف الضمنية والمهارات غير المستغلة والوقت المتاح بطريقة مردودة التكلفة.

٤٠ - وأيد عدة خبراء فكرة أن تقدم المؤسسات التعليمية منحاً للمشاريع الناشئة مباشرة إلى أنشطة الأعمال الحاضنة التي يضطلع بها الطلاب، ربما بمشاركة القطاع الخاص وأطراف أخرى فاعلة. فمثلاً قدم برنامج "تنظيم المشاريع التكنولوجية" بجامعة الإدارة في سنغافورة منحاً كهذه لتوفير تمويل كبير بالتعاون مع وكالة ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلد. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب، أكد أحد الخبراء على إمكانية تقديم ولو منحٍ شديدة التواضع للمشاريع الناشئة على مستوى المدارس الثانوية في البلدان النامية، يبدأ بموجهها الطلاب في العمل على بناء مستقبل يقررونه بأنفسهم.

٤١ - وأشار عدة خبراء إلى أهمية توفير "بيئة طبيعية" مناسبة للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع، مثل إقامة شراكة استراتيجية بين القطاع الخاص والمدارس والحكومة، وبدونها يتعذر التعلم المبتكر في مجال تنظيم المشاريع. وأكد ممثل لمنظمة تساند تنظيم المشاريع التي يديرها الطلاب على أهمية الأندية والجمعيات الطلابية وعلى استحداث آلية منهجية يعرب فيها الشباب من منظمي المشاريع عن آرائهم وتساند الاحتياجات والشواغل المعرب عنها مباشرة مع مقرري السياسات والمدرسين.

٤٢ - وركزت الجلسة الخامسة على دور القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات في دعم التثقيف في مجال تنظيم المشاريع. ولوحظ أن من بين عوامل النجاح الأساسية للتثقيف في مجال تنظيم المشاريع مشاركة القطاع الخاص بفعالية في تيسير تنظيم المشاريع، بما يشمل مؤسسات التعليم التجاري والخاص. وسلط الخبراء الضوء على وجود نطاق واسع من المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا المجال. فمثلاً تؤيد مبادرات مثل "برامج تشغيل الطلاب" لشركة مايكروسوفت ومبادرة LiveWIRE لشركة شل إعداد جيل جديد من منظمي المشاريع والمبتكرين من خلال التدريب التجاري والتقني. وأثار بعض الخبراء مسألة تطوير شبكات عبر القطاعات لحفز الشراكات وتشجيع التعاون عبر الحدود بين الأساتذة والمدرسين والممارسين. ووفر "معهد التعجيل بالمشاريع المتناهية الصغر" الممول تمويلاً كاملاً من شركة هيوليت باكارد مثلاً على برامج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والألعاب التفاعلية الجادة المقدمة إلى صغار منظمي المشاريع المحتملين والموجودين. كما أوضحت مبادرة "LiveWIRE" لشركة شل في المملكة المتحدة كيف أن برنامجها يساند تطوير الشباب للبدء في مشروع تجاري بتوجيهه وظيفي واضح في بلدان مثل السعودية وإندونيسيا والمملكة المتحدة.

٤٣ - وناقش الخبراء أهمية التثقيف والتدريب في مجال تنظيم المشاريع باعتبارهما عنصريين أساسيين في أي إطار للسياسة العامة لتنظيم المشاريع، معترفين بحاجة منظمي المشاريع إلى تنمية التخصصات السلوكية اللازمة والمهارات التقنية لبدء ومواصلة مشروع تجاري في طور النمو.

٤٤ - وتبادل الخبراء أثناء الجلسة الآراء بشأن أهمية مبادرات دولية مثل مبادرة "إنديفور" ومبادرة الأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع في زيادة التوعية بأهمية تنظيم المشاريع فيما بين الشباب. كما أبرز الخبراء دور مراكز البحوث مثل "المنتدى العالمي لتنظيم المشاريع" كآليات تجمع بين الجمهور والقطاعين الخاص والأكاديمي في التأثير على السياسات العامة لتنظيم المشاريع. وأشار إلى مثال "الكتاب الأبيض لسياسات تنظيم المشاريع" الذي أعده المنتدى العالمي لتنظيم المشاريع بكلية إدارة الأعمال في ليون بفرنسا كأداة مفيدة لنشر أفضل الممارسات وتعزيز الشبكات فيما بين مقرري السياسات.

٤٥ - ولوحظ واعترف بالدور الذي تؤديه المؤسسات في الترويج لتنظيم المشاريع بتيسير عمليات تشاطر الممارسات الجيدة، وبناء وتدعيم الشبكات والتعاون بين الكليات، وتشجيع التفاعل بين الأكاديميين الذين يدرسون موضوع تنظيم المشاريع ومنظمي المشاريع والممارسين في العالم الحقيقي. فمثلاً استحدثت المؤسسة الأوروبية للبحوث في مجال تنظيم المشاريع شبكة عموم أوروبا لأساتذة إدارة الأعمال والأساتذة الفنيين، مما عزز من التعاون وتبادل الأفكار عبر الحدود. وحددت هذه المؤسسة الأوروبية مجالات البحوث الجديدة التالية: تحديد الشركات التي في طور التوسع دولياً من أوروبا الوسطى والشرقية، والدعوة إلى ترشيحات من خريجي المؤسسة الأوروبية، وإعداد دراسات فردية، ودعوة منظمي مشاريع مختارين لحضور الندوة الأوروبية لتنظيم المشاريع عام ٢٠١١، ونشر البحوث. وأكدت الأمثلة العملية عن الشراكات بين القطاع العام والخاص على أهمية الجمع بين الأطراف المحلية والوطنية والدولية الفاعلة لتشاطر الأفكار المبتكرة والمشاركة في حوار بناء يتصل بتنظيم المشاريع والتثقيف في هذا المجال.

٤٦ - وأشار الخبراء إلى عدة أمثلة بشأن كيفية عمل مراكز تنظيم المشاريع التي يشرف عليها القطاع الخاص كمحاور أو كأنشطة تنسيق عبر المؤسسات، وبناء علاقات بين الأوساط الأكاديمية والخريجين ومنظمي المشاريع - ممن يعملون مع كل من مدارس إدارة الأعمال والجامعات الفنية. كما يمكنها الإسهام في بناء شبكات للأساتذة/المدرسين والممارسين في مجال تنظيم المشاريع عبر الحدود وعبر المؤسسات، الأمر الذي يشجع على التعاون العابر للحدود. وأخيراً، يمكن لهذه المراكز أن تقدم عرضاً لخبرات دوائر الأعمال في العالم الحقيقي والتحديات التي تواجه منظمي المشاريع والمستثمرين وكيف يمكن أن يتم إدماج وتفاعل كل ذلك في التدريس في الفصول.

٤٧ - ولوحظ أن مبادرات كثيرة جارية للشراكات بين القطاعين العام والخاص تركز على دعم الشركات الناشئة؛ واعترف بالإجماع بالحاجة إلى تمويل المشاريع الناشئة. غير أن هناك

حاجة أيضاً إلى دعم نمو الشركات الأكثر رسوخاً. وأشار في هذا الصدد إلى دور البنية الأساسية والوصول إلى الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، إذ إن الاتصالات الإلكترونية الفقيرة في بعض البلدان عطلت من نمو المشاريع القادرة على المنافسة.

٤٨ - وأبرز الخبراء دور برنامج إمبرتيك في مساعدة كل من منظمي المشاريع المحدد والناضجين على السواء من خلال مراكز إمبرتيك البالغ مجموعها ٣٢ مركزاً في أنحاء العالم. كما كرر بعض الوفود في الجلسات غير الرسمية اهتمامهم ببرنامج إمبرتيك كجزء من جهود بلدانهم للتشجيع على تنظيم المشاريع وتطويرها.

نقاط النقاش الرئيسية

٤٩ - لوحظ أثناء المناقشات وجود العديد من القيود المشتركة المتصلة بمؤسسات التعليم والبحوث التي تؤثر على قدرة البلدان النامية على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرات. ومن بين هذه القيود الافتقار إلى استراتيجيات وطنية تُعنى ببناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بما يناسب تحديداً الظروف القطرية، الأمر الذي أدى إلى ضعف البنية الأساسية التعليمية، والأداء السيئ لنظم التعليم في بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وضعف الروابط فيما بين الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث والقطاع الخاص. وشملت القيود الأخرى: (أ) عدم كفاية السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية وغياب مكاتب مكرسة لنقل التكنولوجيا وغياب موظفين لديهم المهارات والخبرات المناسبة؛ (ب) نقص ثقافة تنظيم المشاريع فيما بين الباحثين؛ (ج) نقص الحوافز لتنفيذ مشاريع البحوث المشتركة على الصعيد الدولي؛ (د) الصعوبات التي تواجه نشر التكنولوجيا؛ (هـ) نقص الموارد المؤهلة في مجال البحث والتطوير والصعوبات في الاحتفاظ بالأشخاص المؤهلين؛ (و) عدم فهم أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية، وتهميش العلم والتكنولوجيا والابتكار في برامج التنمية الوطنية بأقل البلدان نمواً؛ (ز) أوجه الضعف في القدرات التكنولوجية للشركات وفي البنية الأساسية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٠ - وأكد الخبراء على الحاجة إلى تنمية قدرات مبتكرة قوية إلى جانب قدرات استيعابية قوية في مجالات العلم والتكنولوجيا. إن الارتقاء بالمعارف العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية من شأنه أن يعزز قدرتها على الابتكار ومن ثم تحسين القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، اتفق على أن الابتكار في حالات كثيرة لا يحدث بالضرورة عند أعلى مراتب المعرفة التكنولوجية أو العلمية: فالابتكار باعتماد وتكييف التكنولوجيات الموجودة يمكن أن يشكل أداة قوية للشركات المبدعة في تطوير أنشطة أعمال ناجحة.

٥١ - واتفق الخبراء على أن سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن تدعم مواءمة اختصاصات العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاع الأكاديمي مع مطالب القطاع الإنتاجي. وينبغي أن توفر السياسة العامة حوافز لمؤسسات التعليم والبحوث من أجل وضع جداول

أعمال أكثر توافقاً مع متطلبات المشاريع الوطنية والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، من اللازم أن تكفل سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار اعتبار مؤسسات التعليم والبحوث عناصر محورية لنظام ابتكار وطني تنشأ فيه روابط تعاونية قوية بين الأوساط الأكاديمية والمشاريع. وأشار إلى الأهمية الحيوية لبناء نظام ابتكار وطني قوي، وإن اتفق الخبراء على أن نظام الابتكار في معظم البلدان النامية ضعيف ومجزأ. وشجع الخبراء الأونكتاد على مواصلة دعم البلدان النامية في هذا المجال للسياسة العامة، بما في ذلك من خلال البحث والتحليل، وتنفيذ استعراضات وطنية لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مساعدات تقنية أخرى، وخاصة في مجال بناء القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٥٢- وتم التأكيد على أهمية بناء القدرات ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. واستناداً إلى الأمثلة المقدمة في الاجتماع، اعتبر الخبراء أن النهج المفتوحة للتكنولوجيات، وخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، تتيح إمكانات كبيرة لتيسير هذا التعاون. وينبغي أن يركز هذا التعاون بشكل رئيسي على تدريب العلماء والمهندسين في مجالات اهتمام رئيسية تفضي إلى الارتقاء التكنولوجي للبلدان النامية. إن إنشاء وتعزيز شبكات مراكز التفوق العلمي والتكنولوجي الراجعة في المشاركة في هذه الجهود من شأنهما أن يسهما كثيراً في زيادة التوعية والفعالية في مجال بناء قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وشجع الخبراء الأونكتاد على مواصلة عمله في هذا الميدان.

٥٣- وفيما يتعلق بموضوع التثقيف في مجال تنظيم المشاريع، أبرز الخبراء الدور الحيوي الذي تمارسه سياسات التعليم من أجل تحقيق إمكانات مساهمة لتنظيم المشاريع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو دور ينبغي لذلك أن يتجلى في استراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية وطنية للبلد. كما أكدوا على الدور الحيوي للحكومة في خلق الإطار التنظيمي المناسب والحوافز اللازمة لتحفيز القطاع الخاص ومؤسسات التعليم والأفراد على المشاركة في بيئة طبيعية لتنظيم المشاريع. وفي هذا السياق، أبرز الخبراء الحاجة إلى تنسيق سياسة التثقيف في مجال تنظيم المشاريع بين المؤسسات داخل البلد. وأكد الخبراء بوجه خاص على ما يلي:

(أ) من الأهمية بمكان غرس التثقيف في مجال تنظيم المشاريع في نظام التعليم الرسمي على كافة المستويات. وهذا يتطلب التزاماً قوياً من الحكومة من حيث السياسة العامة والموارد؛

(ب) تفصيل المناهج الدراسية المطلوبة وفقاً لاحتياجات البيئة المحلية، مع الاستعانة في هذا الصدد بالمواد المحلية وتقديم أمثلة على نماذج الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها منظمو المشاريع. وثمة حاجة أيضاً إلى تطوير برامج عبر التخصصات لا تعنى بالجوانب الاقتصادية فقط، إذ إن تنظيم المشاريع يمكن أن يتم في أي تخصص أو قطاع؛

(ج) يحتاج تطوير المدرسين إلى أساليب تعلم تفاعلية وتجريبية (منفصلة عن أساليب التلقين القديمة) وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسة؛

(د) الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص بنشاط في تيسير تنظيم المشاريع، مع إيجاد مراكز تخدم كمحاور للخبرة العملية في مجال تنظيم المشاريع (دور الشركات المحلية والأجنبية الكبيرة).

٥٤ - وفي هذا السياق، رحب الخبراء بالعمل الذي اضطلع به الأونكتاد في استحداث مجموعة أدوات عملية توفر مبادئ توجيهية متدرجة على خطوات ومفصلة وفقاً لاحتياجات البلدان النامية. وفي إطار مجموعة الأدوات هذه، أكد الخبراء تحديداً على أهمية وضع مجموعة مؤشرات رئيسية لتقييم فعالية سياسات تنظيم المشاريع، مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات والدروس المستفادة من سائر المؤسسات والجهات المعنية. إن مجموعة أدوات السياسة العامة، إضافة إلى إطار السياسة ومجموعة المؤشرات الأساسية، من شأنها أن تتيح أداة شاملة لتطوير عملية تنظيم المشاريع في البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٥٥ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد موثاي أنتوني ماروينغ (ليسوتو)

نائب الرئيس - المقرر: السيد رامون كيسادا (الفلبين)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥٦ - اعتمد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/MEM.1/8). وبذلك كان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤ - اعتماد تقرير الاجتماع

جيم - نتائج الدورة

٥٧- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة الموافق ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على أن يعد الرئيس موجزاً للمناقشات (انظر الفصل الأول).

دال - اعتماد التقرير

٥٨- فوض اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، نائب الرئيس - المقرر بأن يضع تحت إشراف الرئيس الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

الحضور*

١ -	حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد
	أذربيجان
	الأردن
	إكوادور
	ألمانيا
	أنغولا
	إيران (جمهورية - الإسلامية)
	بوتان
	بوتسوانا
	بولندا
	بيرو
	بيلاروس
	تركيا
	توغو
	تونس
	الجبل الأسود
	الجزائر
	جزر القمر
	الجمهورية العربية السورية
	العربية الليبية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	الجمهورية الدومينيكية
	الولايات المتحدة الأمريكية
	هندوراس
	المملكة العربية السعودية
	كينيا
	المغرب
	ماليزيا
	المكسيك
	كوت ديفوار
	الكاميرون
	كازاخستان
	فيت نام
	الفلبين
	عمان
	الصين
	زمبابوي

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/MEM.1/Inf.3.

- ٢- وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
- ٣- ومثلت في الدورة المنظمة التالية من منظمات الأمم المتحدة:
مركز التجارة الدولية
- ٤- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية:
منظمة العمل الدولية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ٥- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:
الفترة العامة
الرابطة العالمية لتدربي وزملاء الأمم المتحدة السابقين
مهندسو العالم
- ٦- ووجهت الدعوة إلى ممثلي الأكاديميات والقطاع الخاص التالية أسماؤهم لحضور
اختبار اجتماع الخبراء:

Mr. Lazaro **Nyalandu**, Deputy Minister for Industry, Trade and Marketing, United Republic of Tanzania

Ms. Liisa **Husu**, Hanken School of Economics, Gender and excellence in developing technological and research capacities

Mr. Gerold **Heinrichs**, Head of Department of the International Bureau of the Federal Ministry of Education and Research, Germany, Brazilian-German Year of Science, Technology and Innovation 2010/11 - A High-level Policy Action

Mr. Enrique **Canessa**, International Centre for Theoretical Physics, Trieste, "Supporting science in developing countries using open technologies"

Mr. Rob **Byrne**, Tyndall Centre for Climate Change Research, SPRU, Sussex University, United Kingdom, "Developing indigenous innovation capabilities: the case of climate change"

Mr. Gabriel **Clerc**, Head of Technology Transfer, SRI/EPFL, "Managing joint innovation and technology development", Switzerland

Mr. Andy **Goldstein**, Ludwig-Maximilians, University Entrepreneurship Centre, Munich, "Creation of successful ventures: role of academia in business incubation", Germany

Ms. Karen **Wilson**, UNCTAD consultant

Mr. Camilo **Pinzón**, Chief Project Coordinator, Ministry for Coordination of Production, Employment and Competitiveness, Ecuador

Mr. Choon **Siong Sim**, Director, Entrepreneurship Development, SPRING, Singapore

Mr. Marko **Curavic**, Head of Unit, European Commission, Enterprise and Industry Directorate-General - Entrepreneurship Unit

Mr. Lorenzo **di Pietro**, Director of Human Capital Department, Barcelona Activa, Spain

Mr. Anthony **Gribben**, European Training Foundation

Mr. Georges **Haour**, IMD, Lausanne, Switzerland

Mr. Ramon **Quesada**, Small Business Corporation, Philippines
Ms. Gulmira **Asanbaeva**, International Labour Organization (ILO), Small Enterprise Programme, Job Creation and Enterprise Development Department
Mr. Klaus **Haftendorn**, International Labour Organization (ILO), Small Enterprise Programme, Job Creation and Enterprise Development Department
Mr. Shailendra **Vyakarnam**, Director, Centre for Entrepreneurial Learning, University of Cambridge, United Kingdom
Ms. Nyokabi **Njuguna**, Entrepreneurship & Leadership Foundation, Kenya
Mr. Daniel **Bamford**, Business Bridge Initiative, United Kingdom
Ms. Julia **Prats**, IESE Business School, University of Navarra, Spain
Ms. Beatrice **Ayuru**, Lira Integrated School, Uganda
Ms. Christine **Volkmann**, UNESCO Chair of Entrepreneurship and Intercultural Management, Schumpeter School of Business and Economics, Germany
Mr. Andy **Penaluna**, Professor of Creative Entrepreneurship, Swansea Metropolitan University, CEO / Chair - Enterprise Educators United Kingdom
Ms. Marian **Jones**, University of Glasgow, United Kingdom
Ms. Victoria **Lennox**, NACUE, United Kingdom and Canada
Mr. Desai **Narasimhalu**, Technopreneurship Programme, Singapore Management University
Mr. Colin **Jones**, Australian Innovation Research Centre, University of Tasmania
Mr. Utz **Dornberger**, SEPT Programme, University of Leipzig, Germany
Mr. Yves-Henri **Robillard**, World Entrepreneurship Forum (EMLYON Business School), France
Ms. Jelena **Godjevac**, HP Life (Learning Initiative for Entrepreneurs)
Mr. Stuart **Anderson**, Shell LiveWIRE
Ms. Kimberly **Voltero**, Microsoft Students for Business Initiative
Mr. Bert **Twaalfhoven**, Chairman, Founder EFER
Mr. Peter **Bamkole**, Centre for Enterprise Development Services, Lagos Business School, Nigeria
Mr. Juliano **Seabra**, Endeavor Brazil
Mr. Armen **Orujyan**, Athgo International, United States
Mr. Nana **Tweneboa-Boateng**, Empretec Ghana Foundation
Mr. Antonio **Pita**, Monterrey Institute of Technology, Mexico
